



السعودية مقبلة على أزمة من المستبعد أن تخرج منها بهيئتها الحالية (أف ب)

على الخلاف

خرج ولي ولي العهد، محمد بن سلمان، في مقابلة مع مجلة «ذي إكونومست» (نشرت في 6 كانون الثاني 2016) ليؤكد أنه المملكة «بعيدة كل البعد» عن الوقوع في أزمة. شرح ولي ولي العهد، خلال المقابلة، مخططاته الاقتصادية، التي من شأنها تعزيز الإيرادات غير النفطية وإنقاذ المملكة من انهيار اقتصادي. ولكنه في الواقع تحدّث عن خصخصة مصالح عامة، وعدد من المؤسسات العسكرية، والشركات التي تملكها الدولة، فضلا عن فرض ضرائب جديدة. ولعلّ أخطر ما كشفت عنه المقابلة، هو نية بن سلمان طرح أسهم شركة «أرامكو»، الشركة «الأكثر تقديرا» في العالم، للاكتتاب العام.

خصخصة «أرامكو» على نفسها جنت المملكة!

ناصر الامين

حاول رئيس شركة «أرامكو»، خالد الفالح، في مقابلة مع قناة «العربية» (26 كانون الثاني)، تخفيف حدة تصريحات ولي ولي العهد، محمد بن سلمان، في مقابله مع مجلة «ذي إكونومست». أوضح أن طرح أسهم شركة «أرامكو» للاكتتاب العام لن يطاول احتياطي النفط السعودي، بل سيقصر على «قدرة الشركة على تحويل احتياطي النفط إلى قيمة نقدية». على أي حال فإن اقدام السلطات السعودية على خطوة من هذا النوع، سيكشف الميزانية العمومية للشركة لأول مرة، التي تعدّ «أسراراً قومية»، بسبب اعتماد الاقتصاد السعودي على نحو أساسي على إيراداتها النفطية، كما أنها تمثل قوة جيوسياسية للمملكة. بحسب المؤشرات، إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض، وهو المتوقع، فقد تستنزف السعودية

احتياطها خلال 4 أو 5 سنوات، و في حال الاستدانة، قد تتمكن من تأجيل ذلك لسنتين أو ثلاث سنوات إضافية. ولذلك تسعى خطوة بيع نسبة من «أرامكو» (النسبة المتداولة هي 5%) لتأجيل نقطة استنزاف الاحتياطي. فالسعودية بحاجة ماسة للأموال، هذا ما توصله مراجعة بسيطة لأرقام نشرتها «مؤسسة النقد العربي السعودي» عن معدل العجز في الموازنة العامة لعام 2015، الذي بلغ 21.6%، محققاً عن معدل 3% لعام 2014. وفي ضوء توقعات سعودية - متفائلة جداً - سينخفض معدل العجز إلى 13% في عام 2016. وهنا تجب الإشارة إلى أمرين، أولهما أن «صندوق النقد الدولي» لا يشارك الرؤى السعودية، إذ توقع أن يبلغ معدل العجز 20%. أما الثاني، فهو أن الأرقام السعودية المتفائلة، ناتجة من حسابات تتضمن سعراً لبرميل النفط، لا يبدو سهل المنال في ظل الظروف الراهنة، وهو 50 دولاراً.

أزمة النفط والدور السعودي

أدت المملكة السعودية دوراً أساسياً في تفاقم حدة أزمة النفط، إذ يشير تقرير «مولدين إيكونوميكس» إلى أن العامل الأساسي في هبوط الأسعار كان رفض «أوبك»، التي تهيمن عليها السعودية، تحديد سقف إنتاج بهدف مجابهة شركات النفط الصخري الأميركية، التي كانت قد استغلت ارتفاع السعر لسنوات طويلة، لتطوير آليات إنتاجها لمنافسة الأسعار العالمية، إضافة إلى ذلك، رمت السياسات السعودية إلى ضرب الاقتصاد الروسي، والحد من وطأة العويدة الإيرانية إلى السوق العالمي لأسباب تراوح بين الجيوسياسي والاقتصادي. وجرت مناقشات عدة، بين الدول الأعضاء في «أوبك»، حول وضع سقف للإنتاج، باءت جميعها بالفشل، إذ ترفض السعودية وضع سقف لإنتاجها، إلا إذا قامت الدول

إعادة تقييم مركز الرباك السعودي ستؤدي إلى انخفاض قيمتها الشرائية

العالمي، وفيما تعدّ كلفة استخراج النفط الصخري متوسطة، في ظل تطور الآليات، يتوقع محللون من شركة «أي إتش إس» الأميركية للاستشارات أن تتمكن الشركات من خفض هذه الكلفة بنسبة 45% في العام المقبل، إضافة إلى ذلك، وبعدما كانت المؤشرات تقول إن الشركات الأميركية ستعود للاستثمار في النفط الصخري، حالما يصل سعر النفط إلى 60 دولاراً، كشف تقرير لوكالة «رويترز»، نُشر أخيراً، أن المستثمرين خفضوا عتبة الإنتاج عن السعر المُعلن عنه مسبقاً (60\$)، إلى 40 دولاراً. هذا الواقع يضع السعودية عند معادلة صعبة: عند كل ارتفاع في أسعار النفط، ترتفع إنتاجية شركات النفط الصخري بكلفتها المتوسطة المنخفضة لاحقاً، وأسعارها التنافسية.

أزمة العجز المتنامي

قد يبدو غريباً، أن تشهد السعودية عجزاً في الموازنة، ولكن اجتماع عدد من العوامل، أهمها الأزمة النفطية التي تعصف ببلدان الإنتاج النفطي، وليس آخرها كلفة الحروب بالوكالة (في اليمن وسوريا)، ستؤدي إلى الوضع المالي «القلق» الذي تشهده حالياً. في وقت تحفّ فيه موارد النفط، التي مثلت العمود الفقري لبناء اقتصاد غني قادر على شراء أحدث الخدمات والسلع، وتطوير البنية التحتية، تخوض السعودية صراعاً جيوسياسياً ذا شقين، سياسي وعسكري، حيث تقود السعودية، في اليمن، حرباً مكلفة، دون نهاية واضحة المعالم، وتدعم مجموعات إسلامية مسلحة، وأطرافاً معارضة في سوريا، كذلك، تستنزف المساعدات المالية ميزانيتها، ولا سيما التي تغدقها على أنظمة تعاني اقتصادياً، مثل مصر والسودان وباكستان، في إطار تكوين تحالفات سياسية في وجه «المد الإيراني» الذي تحرّز من القيود العالمية. ليست الأمور في الداخل السعودي أخف وطأة، إذ تنذر أرقام التقارير المالية بأن خفض النفقات العامة أمر لا محالة، وأن الحكم سيزداد ضعفاً، كترجمة لبلد ملكي، تمثل هبات العائلة المالكة 4% من مجمل الناتج المحلي فيه. سيطاول أثر التقشف عدداً من

المنتجة الأخرى (الأعضاء في «أوبك»، وغير الأعضاء) بالمثل. وحصل أن توصل وزير النفط السعودي، علي النعيمي، ووزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك، إلى اتفاق، لتجميد الإنتاج عند درجات كانون الثاني 2015، ووافقت كل من قطر والكويت وفنزويلا (أعضاء أوبك)، إلا أن الاتفاق لم ينفذ. وأحد أسباب ذلك، تضمنه بنداً يشترط مشاركة إيران والعراق، بحسب ما يروي تقرير «مولدين إيكونوميكس»، وهو شرط محال التحقق، فالعراق يضحّ بمعدلات قياسية بسبب حاجته الماسة للإيرادات. أما إيران، فقد أعربت مراراً عن إصرارها على زيادة مساهمتها عند رفع العقوبات عنها، إضافة إلى ذلك، فإن فائضاً من النفط، يصل إلى 2 مليون برميل يومياً، متوافر في السوق العالمية، حتى قبل دخول إيران بطاقتها الإنتاجية بشكل كامل، ودون اعتبار ازدياد الإنتاج الصيني من النفط الصخري، وبدء إنتاج كل من أستراليا والأرجنتين.

ومع فشل المحاولات للتوصل إلى آلية تعاون بين الدول المنتجة، لم تجد السعودية خياراً إلا الإعلان، على لسان النعيمي، أنها لن تخفض إنتاجها، مبررة ذلك بأن «الأسعار المنخفضة ستخرج المنتجين غير الكفؤين (منتجي النفط الصخري) من السوق»، ولكن تصريحات النعيمي تأتي في وقت بات فيه من الواضح أن السعودية غير قادرة على التنافس مع التطورات التكنولوجية المتسارعة في آلية استخراج وإنتاج النفط الصخري، فالضرر الذي تعرضت له الشركات الأميركية من انخفاض أسعار النفط ظرفي، إذ يشير تقرير «مولدين إيكونوميكس» إلى أنه لا مفر من عودة النفط الصخري إلى المنافسة على المستوى

السعودية تطرق باب الاقتراض الدولي

تصنيفها للدين السيادي للمملكة على الأجل الطويل بمقدار نقطتين ليصبح «A-» (الأخبار، رويترز)

أسعار الفائدة في السوق. وكانت وكالة «ستاندرد آند بورز» قد خفضت، في وقت سابق هذا الشهر،

أفادت مصادر مطلعة، أخيراً، أن الحكومة السعودية طلبت من عدة بنوك، دراسة إمداها بقرض دولي كبير قد تصل قيمته الإجمالية إلى نحو عشرة مليارات دولار، في أول اقتراض كبير من الخارج تقدم عليه الحكومة منذ ما يزيد على عشر سنوات. وأضافت المصادر لوكالة «رويترز»، التي طلبت عدم الكشف عن أسمائها، نظراً لأن المسألة غير معلنة، أن الحكومة أرسلت الدعوة إلى بنوك لبحث القرض. ولم تحدد الدعوة قيمة القرض، لكن المصادر قالت إنها قد تبلغ نحو عشرة مليارات دولار أو أكثر. وقالت المصادر إن من المتوقع أن تكون للبنوك المشاركة في القرض، فرصة أفضل للاختيار، لترتيب إصدار سندات دولية ربما تطرحها السعودية هذا العام، على أقرب تقدير.

وتضطر الرياض حالياً للعودة إلى الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية، لتمويل جزء من العجز، بعدما ضغط اقتراضها الداخلي على السيولة في النظام المصرفي المحلي. الأمر الذي أدى لارتفاع

